في مداولته الثانية بأغلبية 42 عضواً وامتناع 5

ضحكة الرئاسة

■ عسكر: أبارك لجميع المواطنين الإنجاز الذي رأى النور بفضل تعاون السلطتين

عاشور خلال مداخلته في الجلسة

■ عاشور: أخيراً تم النظر إلى المواطن البسيط .. وشخصيا لا أثق بالحكومة وأقول انتظروا مفاجأة

■ وزير التجارة: أخذنا بفكرة دعم مواد البناء لعدم تحميل المواطن ديوناً جديدة

■ الصانع: في المجلس المبطل الأخير قلنا نوافق على زيادة بدل الإيجار فارتفعت 10 في المئة لمجرد تصريح

اتمنى من كبارية البلد وانا لا ارجو الحكومة التي تجامل اضغطوا على الحكومة وحرروا المزيد من الاراضي فهل المشكلة الاسكانية لا يمكن الا بتحرير الاراضي والبناء ولا يمكن البناء دن تحرير الاراضي آن الاوان لحل المشكلة الاسكانية القرض غير كافي وسيتضاعف المشكلة وسيجعل التجار يزيدون في اسعار البناء والايجارات حدث ولا حرج والحل في اخلاق التجار فالتجار كان لهم مواقف مشرفة في التاريخ واليوم اين هذه المواقف المشرفة فاجراؤكم فعلوها كانوا رجال فهل تصيرون مثل ابنائكم واجدادكم رجال وتحلون هذه المشكلة.

النائب عبد الحميد دشتي «نظام»: اشكر الاخ فيصل على حديثه لكن لم يكن متابع للحديث نحن استوضحنا من الحكومة ان هذا الدعم مجاني وانا اربا باخواني اعضاء اللجنة المالية من المساس بهم بهذا الشكل ونحن اتينا بارادة الامة وهم ممثلي الامة.

لا يجب ان نعلق كل شيء بالتجار وتدخلهم بالمشكلة نعم هناك تجار جشعيين ولكن هناك تجار نزهاء.

مقرر اللجنة المالية محمد الجبري: لن ادخل في سجال مع ما ذكر النائب دويسان واطلب شطب ما ذكره، نحن في لجنة المالية جائتنا عدة مقترحات لزيادة القرض الاسكاني ومنهم انا تقدمت بمقترح لكن الحكومة رفضت زيادته ماليا نقدا واكدت انها لن تقبله واليوم احد الصحف اشارت في عدد عام 2013 ان الحكومة ستوقع القرض الاسكاني وعندما ارتفع سعر العقار اضعاف رغم ان هذه الزيادة لم تقرر لذلك لجانا لهذا الحل واللي فيه منفعة للمواطن ووجدنا ان الحكومة معنا بهذا الراي بتحويل الزيادة لمنح سلع مدعمة نحن نريد المواطن يستفيد لكن لا نبيع للمواطن وهم.

نبي المواطن يستفيد ولا احد يتهم اللجنة المالية بانها خدعتنا هذا الكلام غير صحيح.

الرئيس مرزوق الغانم: انتهى الحديث بعد الاخ المقرر والآن الوزير طلب الحديث وانا انوه الى انه اي مساس سيتم شطبه من المضبطة.

وزير التجارة عبد المحسن المدعج: انا لدي قناعة كاملة بان جميع من بالقاعة يعملون لمصلحة الشعب الكويتي وهذه قناعتي وقناعة الاخوة الذين تحاورت معهم حول هذه القضية، المقر في القائمة الآن حول زيادة القرض الإسكاني قدموا من الاخوة النواب وطبيعي اي مقترح يكون فيه اختلاف بوجهات النظر نحن بعد عدة اجتماعات في اللجان وصلنا الى اتفاق يتمثل بهذا المقترح مع وضعنا بالاعتبار اننا جميعا مؤتمنين على المصلحة العامة اليوم وغد وبعد غد، وليس لدينا ما نخفيه نحن ارتاينا ان اذ زيادة القرض تمت نقدا لـ 100 فإن مديونية المواطن سترتفع لـ 100 الف قد يحتاج سدادها لـ 80 عاما قد يسدده أو ابنائه من يسدده وعموما فقد اتفقنا مع اللجنة المالية لحل وسط بما لا يكون فيه كلفة على المال العام وبما يضمن ان لا يمتد القرض الاسكاني مدة 80 سنة ووجهة نظرنا ان الدولة تدعم مواد البناء وهي تعمل بذلك منذ فترة بحيث الدولة تدعم مواد البناء حتى 600 متر مسطح وقناعتنا ان اي مواطن يريد ان يتوسع في بناء على حسابه الى 750 مترا مسطح يتحملون تكاليف هذه التوسعة من جيوبهم الخاصة إذا رفض سقف الدعم لـ 750 مترا مسطح ووجدنا زيادة مواد مدعمة واضافة مواد جديدة ضمن المواد المدعومة.

يوسف الزلزلة: ابارك لاهل الكويت بهذا القانون لانه منحة لا تسترد للحكومة ونشكر تعاونها، ونشكر النواب الذين سجلوا بأحرف من نور وقوفهم مع الكويتيين.

كامل العوضي: بني نعرف العشرة آلاف و630 دينارا من ضمن الثلاثين لف يعني صار الدعم الحالي 19 و370 دينارا.

فيصل الدويسان: اذا كان للحكومة النية عدم رده ولا يتم التلاعب باللائحة نسترجع لها العقار واذا وجدنا انحرافا فنحن سنقف ضد تلاعب الحكومة.

حمد الهرشاني: يوميا قال ان الحكومة فاسدة الحكومة ممثلة بالنظام الحاكم والتجار واهل الكويت كانوا ايام شظف العيش هم الذين حموا البلد منذ 400 سنة والتجار قاموا يدفعون ميزانية الدولة هذا كلام غير مقبول.

نحن نقول للحق يوميا يساء الى التجار ويتهمون بانهم يريدون اكل البلد.

فيصل الكندري: نشكر الحكومة على التعاون ونرجو تعاونا في قضايا اخرى الدعم الاسكاني وهناك من تطرق الى انه مصلحة التجار، ولكن نحن في اللجنة المالية نريد حماية المواطن.

عبدالله التميمي: نحن في مركب واحد مواطنين وتجار ورئيس المجلس ابن التجار وواقف مع الشعب الكويتي.

سعد الخنفور: نشكر الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء ونقول للنواب هذا الانجاز يسجل للحكومة والمجلس ونامل من وزير التجارة ان تكون هناك رقابة صارمة على الاسعار، المواطن من اين يشتري وانشرف ان اكون من ضمن التجار.

عدنان عبد الصمد: اقول لوزير التجارة كان هناك جدل بان لا يصير حد اقصى 30 الف دينار ونامل انه في اللائحة التنفيذية ان يعطي الـ 30 الف وليس كحد اقصى.

سيف العازمي: نهنئ الشعب ونشكر النواب على التعاون ولي الفخر على الانجاز، ولك الشكر القدير يارئيس فهو اللي «نجاكم».

خليل الصالح: انجاز يسطر لهذا المجلس بكل أطيافه حتى للداعمين، وعندما تمد يد التعاون تكون التحية افضل منها، نجدد الثقة بالتعاون ونقول هذه هدية عيد الاستقلال والتحرير.

صفاء الهاشم: يهمنا الحرص على اللائحة التنفيذية ولا نعيدهم اللائحة التنفيذية لصندوق الاسرة وياليت تعدل.

يعقوب الصانع: كلمة حق اعضاء اللجنة المالية لهم نقطة مضيئة في كيفية التعاطي مع القرض الاسكاني وجميع المواطنين ما كان عاجبهم الزيادة.

ونبي من معالي التجارة ان لا يتوقف الدعم عند 10 آلاف.

مداخلة طنا خلال الجلسة

■ طنا: خرجنا من رحم الشعب ونحن من سيوقف التجار والحكومة عند حدها

صالح عاشور: اخيرا نظرت الحكومة الى الداخل بعدما وزعت الهبات شخصيا لا اثق بالحكومة وانتظروا المفاجآت واذا رت القانون بطريقة اخرى مثلما قانون الاسرة الحكومة تتحمل مسؤوليته السياسية.

حسين قويعان: انبه على قضية اللائحة الداخلية ويكون الدعم وفقا لما يشتري المواطن ويسمح لهم الشراء من كذا شركة ولا نحصرها في شركات معينة.

احمد بن مطيع: قرض الترميم في بيوت الدخل المحدود يكون مجانا اسوة بقرض البناء.

عسكر العنزي: انجاز رأى النور وهو ثمرة تعاون بين الحكومة والنواب، واتمنى من الحكومة ان توافق على علاوة الاولاد.

الرئيس الغانم: التمديد لحين الانتهاء من التصويت على المداولة الثانية لقانون الحضانات العائلية. «موافقة»

محمد الحويلة: نطالب بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك لردع جشع بعض التجار.

ماضي الهاجري: نامل أن تتم الموافقة على بدل الإيجار وعلاوة الأولاد.

خليل عبدالله: الاصل مازال قائما هذا القانون لا يعالج المشكلة لابد ان تكون عقوبات لمن تسول له نفسه العبث بمقدرات الشعب.

عبدالرحمن الجيران: هذا الانجاز ان لم توفره بيئة خاصة تكفل له نجاحه، ولابد من تفعيل قانون حماية المنافسة والمناقصات العامة وارتفاع معدلات الفاسدين على اننا ما زلنا في نفس البيئة.

المقرر محمد الجبري: هناك توصيات وهي ان يقوم وزير التجارة بموافاة المجلس بتقرير شامل عن الموا المدعومة خلال ثلاثة اشهر ويصدر الوزير القرارات اللازمة بمنع تصدير اي سلعة محلية ويصدر قرارا بتحديد سلع المواد.

عدنان عبد الصمد: بخصوص الاعلانات الخارجية هي كالتالي في ميزانية 2008 و2009 هي 53 مليون دينار وميزانية 2009 / 2010 كانت 137 مليون وعام 2010/2011 كانت 288 مليون وعام 2011/2012 هي 350 مليون وعام 2013/2014 400 مليون احد الاخوان قال 13 مليار مساعدات خارجية.

عبدالكريم الكندري: منحة مصر 3 مليار اشلون 500 مليون آخر منحة.

وزير التجارة عبدالمحسن المدعج: النية الصادقة موجودة ونتمنى ان نرى التواصل والتعاون ونحن ملتزمون دستوريا بالمحافظة على المواطن وان يعيش بكرامة ونحن مسؤولون عن المواطن غدا وبعد غد.

وانتقل المجلس الى التصويت على مشروع قانون دور الحضانة الخاصة.

المقرر سعدون حماد: اللجنة التشريعية اعادت الصياغة.

جمال العمر: وين الصياغة قالوا كلمة الجيران في احد الموا.

روضان الروضان: يتناقض مع قانون البلدية الذي يمنع الحضانات في السكن الخاص.

الرئيس الغانم: امس ناقشنا ذلك.

فيصل الشايع: الحضانة الحالية عليها تعديل اوضاعها بما يتماشى مع القانون والا يلغى ترخيصها، من الممكن ان يقرأ المقرر المادة الأخيرة.

المقرر: يتلو المادة.

فيصل الشايع: زين الحضانة المرخصة منذ 15 عاما ما هو مصيرها.

الرئيس الغانم: هذا الكلام لا يناقش اليوم امس كان النقاش حول المواد.

حسين قويعان: اي شيء يحتاج الى تعديل يكون في اللائحة التنفيذية.

عدنان عبدالصمد: نحن مع ان النقاش كان بخصوص المواد امس ولكن اذا ثبت كلام جمال العمر ما تم اقراره امس يختلف عن ما هو اليوم ولازم الصياغة تكون مضبوطة.

الرئيس الغانم: يطلب تحقيق ونحن معه، اللجنة التشريعية تراجع الامر ونلتزم باللائحة ، اذا كان هناك غلط يصير تحقيق، وانا اطبق اللائحة الآن نصوت.

جمال العمر: انا لدي تحفظ ومن الافضل ان يحال القانون الى مكتب المجلس قبل ان يحال الى الحكومة.

نتيجة التصويت

الحضور 47

موافقة 42

عدم موافقة 0

امتناع 5

الرئيس الغانم: موافقة ويحال الى الحكومة بعد التاكد من الملاحظات التي اثارها جمال العمر.

عدنان عبدالصمد: نعم هناك تغيير ويجب ان يوقف القانون وكلام جمال العمر صحيح.

الرئيس الغانم: نعم راح نراجع القانون.

عبدالحميد دشتي: مواد من القانون تمت مراجعتها والحكومة كانت موجودة وانا عضو في اللجنة التشريعية.

المقرر حماد: القانون أحيل إلى التشريعية ثم الى الصياغة وهو ما ورد من اللجنة والرئيس امر بالتحقيق.

عبدالكريم الكندري: نحن لا نتدخل في المواد وانما ما قمنا به اعادة الصياغة القانونية.

الرئيس الغانم: اذا كان فيه خطا سيعدل وان لم يكون كذلك سيحال الى الحكومة ترفع الجلسة الى 4 و5 فبراير.

نقاشات حكومية - نيابية

كان يفترض عدم التصويت على المداولة الثانية

عبد الصمد: التعديلات الآنية في قانون الحضانة الخاصة أحدثت «لخبطة»

عدنان عبدالصمد

اكد النائب عدنان عبد الصمد ان ما حدث فيما يتعلق بقانون دور الحضانة الخاصة بعد مشكلة وان السبب هي التعديلات الانية التي تقدم اثناء جلسة مناقشة القانون والتي ادت الي نوع من اللخبطة .

واضاف عبد الصمد في تصريح خاص ل الصباح ان النقطة والحرف والفاصلة جميعها تؤثر في معني مواد القانون مشيرا ان المادة ١٠٣ من اللائحة الداخلية تجيز للمجلس بعد الانتهاء من كل التعديلات ان يرسل القانون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية لاعادة صياغته دون الدخول مرة اخري بمناقشات او تعديلات وانما يكون التصويت نهائيا دون نقاش نيابي.

واوضح عبد الصمد انه تبين بعض عرض اعضاء اللجنة الصحية لمواد القانون ان هناك تغيير في المعني والمضمون فلم ينص علي بل والادهي ان مادة كاملة بتفصيلاتها يقولون سقطت سهوا وهذا لا يعقل بل وتم ازالة شرط النائب عبد الرحمن الجيران لافتا انه بناء علي كل ما تقدم تم الطلب من رئيس مجلس الامة بعدم احالة القانون للحكومة.

وذكر عبد الصمد انه كان يفترض عدم التصويت علي المداولة الثانية بعد هذا الاشكال حيث كان يفترض التاكد من مطابقة الصياغة لما اقر في المداولة الاولي وبعد ان يتم التحقيق ومن ثم يصوت علي المداولة الثانية

وقال ان رئيس مجلس الامة اجتهد عندما صوت علي المداولة الثانية لقانون دور الحضانة الخاصة الا انه استدرك واكد عدم احالة القانون للحكومة الا بعد التحقق من مطابقة الصياغة

وتسأل عبد الصمد من المسؤول عن حدوث هذا التغيير ؟! مشددا علي ضرورة اجراء تحقيق في الامر لاستبيان الحقيقة كاملة